27 إبريل/نيسان، 2022: جلسة إحاطة صحفية تعقدها إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي:

شكرا لانضمامكم لنا. يأتي انعقاد اجتماعات الربيع لهذا العام في وقت يخيم عليه عدم اليقين، حيث تؤدي الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا إلى تداعيات اقتصادية هائلة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وينظر تقريرنا حول *آفاق الاقتصاد الإقليمي* في تأثير هذه التداعيات وغيرها من الاتجاهات العالمية على الآفاق في منطقتنا:

1- التعافي والتحديات

شهدت منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تعافيا فاق التوقعات خلال العام الماضي نتيجة لقوة الطلب المحلي، حيث تم رفع توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 5,8% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و5,6% في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. غير أن التضخم ارتفع بدوره وظل على ارتفاعه، مما قلَّص حيز الحركة المتاح للبلدان من خلال السياسة النقدية في وقت كانت فيه سياسة المالية العامة تخضع لقيود بسبب ارتفاع مستويات الدين العام فيما بعد الجائحة.

ومع بداية عام 2022، اجتاحت سلالة "أوميكرون" المتحورة مختلف أنحاء المنطقة، وشهدت معظم البلدان زيادة حادة في معدلات الإصابة بكوفيد-19 لفترة مؤقتة. غير أن أعداد الوفيات كانت أقل بكثير ولم نشهد فرض قيود واسعة على الحركة في ظل الموجة الجديدة.

2- صدمة جديدة

ثم جاء شهر فبراير/شباط وسرعان ماترددت أصداء اندلاع الحرب في أوكرانيا عبر أسواق المال والسلع الأولية العالمية، وأدت إلى تدهور آفاق النمو والتضخم وتفاقم مستويات عدم اليقين المرتفعة بالفعل.

وترتبط بلدان القوقاز وآسيا الوسطى بعلاقات تجارية ومالية وثيقة مع روسيا، إلى جانب اعتمادها على تحويلات المغتربين والسياحة، مما يجعلها الأكثر عرضة على الإطلاق لتداعيات الحرب. وتعد بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط منكشفة بدورها للتداعيات من خلال أسعار السلع الأولية والقنوات المالية العالمية، واعتمادها على واردات القمح.

3- الآفاق المتوقعة لعام 2022

وفي المرحلة المقبلة، يُتوقع أن تهيمن الحرب في أوكرانيا على آفاق عام 2022، حيث تساهم في تفاقم الآثار المعاكسة الناجمة عن عودة الاقتصادات المتقدمة إلى سياساتها النقدية العادية بأسرع من المتوقع والتباطؤ الذي تشهده الصين، وهي من أهم أسواق الصادرات بالنسبة للعديد من بلدان المنطقة المصدرة للنفط.

ونتوقع أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5% في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 0,9 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات أكتوبر/تشرين الأول. غير أن هذه التنبؤات تحجب وراءها اختلافات ملحوظة عبر البلدان، حيث ارتفعت توقعات البلدان المصدرة للنفط نتيجة زيادة أسعار الطاقة وحجم الإنتاج تماشيا مع اتفاقية أوبك+، بينما انخفضت التوقعات في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل.

وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، يُتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2,6% في عام 2022، وهو ما يمثل تراجعا قدره 1,5 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات أكتوبر/تشرين الأول، مما يعكس التأثير العميق للحرب في أوكرانيا على البلدان في هذه المنطقة.

وتهيمن على الآفاق مخاطر التطورات السلبية، بما في ذلك استمرار الحرب لفترة أطول وفرض المزيد من العقوبات على روسيا. ويثير ذلك مخاوف انعدام الأمن الغذائي وعددا من المخاطر التي تشمل التوترات الاجتماعية، وتشديد الأوضاع المالية العالمية بدرجة أكبر من المتوقع قد يترتب عليها خروج التدفقات الرأسمالية، ومعدلات التضخم المزمنة، وزيادة حدة التباطؤ في الصين.

4- مسار أقوى للسياسات عقب الخروج من الأزمة

وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة وحالة عدم اليقين بشأن المستقبل، أصبحت المفاضلات بين السياسات بالغة التعقيد – ولا سيما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط التي لا تملك سوى حيز محدود للتصرف على صعيد السياسات. فكيف يمكن للبلدان إذن إدارة هذه المفاضلات مع التركيز في الوقت نفسه على التصدي للتحديات على المدى الطويل؟

ينبغي للبلدان النظر في عدد من السياسات ذات الأولوية على المدى القريب. أولا، تصحيح أوضاع السياسات النقدية في ضوء الظروف القُطْرية للسيطرة على التضخم والحيلولة دون انحراف التعافي عن مساره. وفي

ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق، ينبغي السماح بتصحيح أسعار الصرف وعدم التدخل في أسواق الصرف الأجنبي إلا لمنع الاضطرابات السوقية.

وعلى صعيد سياسة المالية العامة، فإن الفرصة سانحة أمام البلدان المصدرة للنفط لإعادة بناء هوامش الأمان المالية. وفي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل ذات الحيز المالي المحدود، سيكون من الأهمية بمكان ضبط أوضاع المالية العامة على نحو داعم للنمو، مع إيلاء الأولوية للصحة والإنفاق الاجتماعي والاستثمار.

ومن الضروري التصدي لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة. فعلى البلدان التي تسمح بارتفاع الأسعار المحلية تدريجيا تعويض الأسر والشركات المعرضة للمخاطر من خلال توفير تحويلات موجهة ومؤقتة في إطار من الشفافية. ومن المهم أيضا حشد التعاون الدولي لمنع أزمات الغذاء التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع القاسية بالفعل التي تواجه البلدان منخفضة الدخل.

ولا يزال الطريق نحو التعافي يستلزم إدارة الجائحة بفعالية، وهو ما يقتضي تكثيف الجهود العالمية والإقليمية لضمان حصول البلدان على مجموعة شاملة من وسائل التصدي لجائحة كوفيد-19 بشكل عادل.

وفي ظل محدودية حيز الحركة الذي تتيحه السياسات، زادت أهمية الإصلاحات الهيكلية لمنع الندوب التي قد تنشأ من جراء الجائحة والحرب وضمان تحقيق تعافٍ شامل بقيادة القطاع الخاص.

وتحديدا، تتضمن الأولويات إعادة توزيع المصروفات العامة على شبكات أمان موسعة وموجهة بدقة نحو المستحقين بالتزامن مع سحب تدابير الدعم، وزيادة القدرة على توليد الإيرادات لضمان استدامة المالية العامة، وتشجيع القطاع الخاص والحد من الأنشطة غير الرسمية لتعزيز النمو والشمول، والتكيف مع تغير المناخ. وأدعوكم إلى قراءة دراسة بحثية صدرت مؤخرا عن الإدارة حول أهم قضايا المناخ التي تواجه المنطقة وكيفية التكيف مع تغير المناخ كجزء من استراتيجية مناخية شاملة.

ويواصل صندوق النقد الدولي العمل مع المنطقة عن كثب من خلال إسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم الدعم الفني، فضلا عن إتاحة تمويل بقيمة 20 مليار دولار أمريكي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى منذ بداية الجائحة. كذلك خصص الصندوق حقوق سحب خاصة بقيمة 49,3 مليار دولار أمريكي باعتبارها عنصرا مكملا للأصول الاحتياطية بالمنطقة، مما سيساعد البلدان في إدارة المفاضلات بين السياسات. ومن شأن "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" الذي وافق الصندوق على إنشائه مؤخرا المساعدة في دعم هذه الجهود من خلال دوره في توجيه الموارد إلى البلدان الأكثر احتياجا لها.

وسنعقد الشهر القادم فعالية افتراضية نسلط خلالها الضوء على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أتطلع لزيارة منطقة القوقاز وآسيا الوسطى الشهر القادم لإلقاء الضوء على المزيد من النتائج التي خلص إليها هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي وانعكاساتها على البلدان في إطار سعيها المستمر نحو التعافي التحويلي المنتظر.

والآن يسرني الإجابة عن أسئلتكم.